هكذا يجب أن نبدأ..!

على بعد ١٤٠ كيلو مترا من القاهرة . وعلى الطريق الصحراوى فى اتجاه الاسكندرية . وبالتحديد فى منطقة غرب النوباوية . كانت هذه الدعوة لزيارة أول مجمع زراعى صناعى يغطى ٦ آلاف فدان وتطبق فيه لأول مرة فلسفة زراعية من نوع جديد !

ا . ب

وفى بداية الطريق الصحراوى كانت الصورة كالمعتاد . رمال صفراء على امتداد البصر تتخللها تلال وكثبان رملية من نفس اللون . . وبخار سؤال . ماذا يمكن أن أجد فى وسط تلك الصحراء ؟ هل يمكن أن تتحول تلك المساحات الجرداء إلى أرض خضراء . أو أننى سأجد مديرية تحرير جديدة ؟ أما فى طريق عودتى إلى القاهرة فكان سؤالى محطما تماما . كان هكذا يجب أن نبدأ ؟ . . وبين هذا وذاك كان يوما زاخرا فى واحة خضراء . لو طلب منى العيش فيها طوال العمر مترددت لحظة ! ولأننى أن شعورا مثل هذا هو أول علامة لنجاح مثل هذا المجمع الزراعى الصناعى . فأول مشكلة تواجه مثل هذه المشاريع أو المجتمعات الجديدة التى تقام فى وسط الصحراء هى عوامل الجذب الكافى لها . وعندما تنجح منطقة ما فى أن تصبح عامل جذب سكانيا فإنها تصبح بذلك أول نقطة فى دائرة كبيرة . تمتد فى أية حريطة . جغرافية .

ولنبدأ القصة من بدايتها . عندما قامت الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ بشراء ستة آلاف فدان من الأراضى المستصلحة حديثا على الجانب الأيسر من ترعة النصر فى منطقة غرب النوباوية بغرض إقامة مجمع زراعى صناعى فى المنطقة كنقطة انطلاق وكمحاولة على فلسفة جديدة تقوم أولا على ماسمى بالزراعة الحيوانية أى تنتج الأرض غذا وليسا . كما تنتج خضرا وفاكهة عن طريق ربط عمليات تربية الحيوان باستصلاح الأرض وزراعتها بحيث تحقق الاكتفاء الذاتى فى تغذية الحيوان وزراعة الأرض .

ثانيا : تطوير تصميمات الحظائر الحيوانية بما يتلاءم مع ظروف الأبدى العاملة عاما بعد آخر مع اتباع طرق التربية المكثفة والأحدث فى الاعتبار طبيعة الأرض الرملية وعدم وجود المادة العضوية التى تستخدم لحش الحيوانات لانتاج الأسمدة البلدية .

ثالثا : الاعتماد على التصنيع الذاتى لجميع المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان الى مواد غذائية سهلة التداول (مكبسة - معلبة) للاستهلاك المباشر للقاعدة العريضة من الجماهير وبدلا من تكدسها أيدى الوسطاء .

وفى لقاء مع المهندس عصام شبانة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان قال إن المجمع الجديد عبارة عن مجموعة من المشآت الحيوانية التى يرقى فيها الحيوانات بأعمارها المختلفة حتى مرحلة التسمين ثم تجرى آلى حديث ملحق به للاجة ضخمة ثم مصنع للأعلاف وآخر لإنتاج وتصنيع الألبان . وأخيرا المساحات الباقية من الأرض واستخدامها كمراع مفتوحة ولإنتاج الأعلاف الخضراء .

ويكمل المهندس عصام شبانه حديثه بأن هناك ٦ وحدات مجمعة لرضاعة وتنشئة وتسمين العجول النامى . والعجول الخامرس الرضيع ويشغل كل مجمع منها مساحة ٢٤ فدانا وتتكون كل وحدة مجمعة من هذه الوحدات من ٤ مراحل الأولى منها عبارة عن ٣ اسطبلات للعجول الرضيعة حمولة كل منها ٢٠٠ عجل مصممة لتضمن الأجواء المناسبة للعجول فى هذا العمر الحساس مع مراعاة التكلفة الاقتصادية لانشائها . فالأسقف من الأسبستوس والمواد المستخدمة كلها محلية ومتوافرة . وفى هذه المرحلة تستخدم الشركة فى الحظيرة بدائل الألبان وضعها فى أنابيب لتغذية العجول الرضيعة . وكذلك فى التنظيف الآلى للحظيرة . ومامستمرار تقدم العجول فى العمر فإنها تنقل إلى المرحلة الثانية التى تتكون من ١٢ حظيرة تسع كل منها مائة رأس . وهذه مبنية بالطريقة نصف المفتوحة وتنقل إليها العجول بعد فطامها من المجموعة الأولى ويوزن حوالى ١٠٠ كيلو جرام .

وتبقى العجول فى هذه الحظائر حتى تصل إلى وزن ٢٥٠ كيلو جراما ثم تنقل بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التربية والتسمين . وحظائرها عبارة عن مظلات مكشوفة وأرضيتها رملية وتتطلب بالات التنظيف المتحركة آليا وتبقى العجول فى هذه المرحلة حتى تصل إلى وزن ٣٥٠ كيلو جراما . ثم ترحل بعد ذلك إلى المرحلة الأخيرة فى التربية وهى وحدة التسمين المركز . وتظل فيها حتى تصل الى وزن ٤٥٠ كيلو جراما فى الشهور الثلاثة الأخيرة قبل الذبح . وهذه المراحل المتعددة للتربية والتسمين تصل طاقتها الى حوالى ٣٥ ألف رأس من الماشية على مدار السنة وفى مختلف الأعمار ما بين عجول رضيعة الى ماشية الى مسمنة استعدادا للذبح

٥٧ ألف ظن أعلاف

ولا يكتمل تعريف المجمع الزراعى الصناعى إلا إذا كان هناك اكتفاء ذاتى من جميع النواحى . . هكذا أكد المهندس عصام شبانة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإنتاج اللحوم والألبان . وبالطبع لايمكن ان نقيم مشروعا كهذا يرى ٢٥ ألف رأس . ثم تنتظر الأعلاف من خارج المزرعة . ولذلك أقيم مصنع الأعلاف الذى تقدر تكاليفه حوالى ٩ ملايين جنيه لإنتاج ١٠ أطنان ساعة من العليقة المركزة المخروشة و ٥ أطنان ساعة من العليقة المركزة على هيئة مكعبات ثم ٣ طن / ساعة بديل لبن لرضاعة العجول الصغيرة . والجديد فى هذا المصنع أنه استحدث خطوطا جديدة تستخدم فى مصر لأول مرة لإنتاج العليقة المخروشة وبدائل الألبان . فمن المعروف عن العلائق التقليدية أن نسبة الكربوهيدرات بها التى تضاف عن طريق المولاس لا تزيد على ٣٠ وذلك بالرغم من أهمية وجود الكربوهيدرات بنسبة أكبر من هذه وأيضا بالرغم من توافر المولاس محليا بكميات كبيرة . ولكن المشكلة فى أن المولاس إذا أضيف أكثر من هذه النسبة فإنه يلتف العليقة ويجعلها غير مقبولة كغذاء حيوانى . وهنا الجديد . فمصنع الأعلاف فى مجمعنا الزراعى الصناعى يضيف الكربوهيدرات أو المولاس الى العليقة بنسبة ٢٥ ٪ مما يجعل العليقة ذات قيمة غذائية عالية جدا . أما كيف تغلبنا على هذه المشكلة . فالأمر قد احتاج إلى بعض التفكير والتجارب . ولكننا بحمد الله توصلنا الى الحل الذى يتلخص فى إقامة المصنع بجانب حظائر الحيوانات حيث لاتزيد المسافة على نصف كيلو متر . وهنا تقوم عربات خاصة مجهزة بخلط المولاس بالنسبة السابقة مع العليقة المخروشة وتقلب الخليط وتوجه جيدا أثناء توصيله الى الحيوانات فى

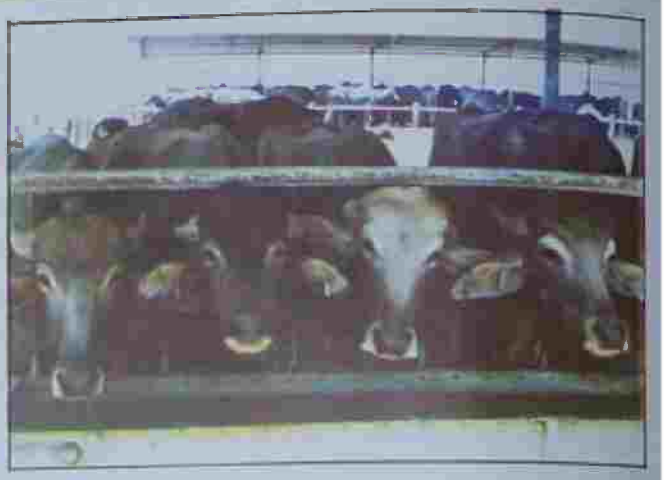

بكاملها القريب أى تقدم . الوحدة ساحة . وتستمر العربات فى رحلاتها اليومية داخل المزرعة من المصنع الى الحيوانات مما يجعل العليقة متوافرة دائما وتقبل عليها الحيوانات بشهية مفتوحة .

وبعد الانتهاء من هذا المصنع تماما وتشغيله بكامل طاقته سينتج بالايقل على ٤٢ ألف طن علف مخلوط فى العام و ١٠ آلاف طن علف مكعبات و ٥ آلاف طن بدائل ألبان فى العام أيضا . والأهم من هذا أن المصنع سيعتمد على نفسه تماما فى الحصول على موارده الخام من مخلفات المزرعة . ومن الأعلاف الخضراء التى تزرع بأنواع عديدة وبدورة زراعية مختلفة تماما عن المعروف يزرع فيها صيفا وشتاء علف الفيل والدرنسيم الحجازى وبنجر العلف وعلف السورجة الأخضر (أحد انواع الذرة الحجين) بالإضافة إلى البرسيم المصرى والشعير والذرة الصفراء . وبذلك لن نضطر الى اللجوء الى خارج المزرعة إلا للحصول على قش الأرز فقط وبكميات بسيطة جدا لن تتعدى كيلو جراما منها للرأس فى اليوم . وذلك لموازنة نسبة الدرتين فى العليقة .

٥ ملايين للمجزر الآلى

ثم نصل إلى المجزر الآلى الذى يخدم عمال المزرعة تماما . متمشيا مع سياسة الدولة فى توصيل السلع الغذائية الى المستهلك بدون المرور على الوسطاء وبيعها بأسهل الطرق الممكنة .

أما ذلك المجزر الآلى الذى ينطبق عليه . دخول العجل من جهة وخروج اللوفيف من الجهة الأخرى . . فهذا المجزر ستصل إليه ٤ آلاف رأس من الماشية كل منها يزن ٤٥٠ كيلو جراماً وكذلك ٣ آلاف رأس أخرى من خارج المجمع من مزارع الشركة الأخرى فى منطقة الدلتا .

وسيعمل فى العام مدة ٢٥٠ يوما تعادل ١٠٠ رأس فى اليوم . وهذا المجزر يعتبر فى حد ذاته مجمعا صناعيا لتصنيع اللحوم . فهو يحتوى على خط آلى للذبح ثم خط آخر للتبريد على درجة ٥ مئوية ثم خط ثالث لتنقية اللحوم . وأخيرا المجموعة من خطوط الانتاج الأخرى لتنتج لحوما معلبة فى أكياس تحت ضغط بأوزان كيلو ونصف كيلو ثم خط لإنتاج اللحوم المدخنة وآخر لانتاج اللحوم المملحة وثالث لانتاج الكاسوجر وزابع لانتاج السجق والسوسيس والأخير لانتاج اللحوم المفرومة . وتحفظ هذه اللحوم المعالجة فى ثلاجة عملاقة للتبريد بالتجميد لدرجة ٢٥ مئوية (تحت الصفر) وتتسع لتجزين ٦٠٠ طن أى حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة حيوان مصنع

كذلك يوجد مصنع آخر ملحق بالمجزر للاستفادة من مخلفات الذبح مثل الدم والأحشاء واللحوم التى تعدم والعظام والحيوانات النافقة . وكل هذا يصنع تحت ضغط ويطبخ ويخلص استعدادا لتصنيعه عالفا للدواجن كامل التغذية

٥ ملايين كيلو لبن

ويقول المهندس مدير المشروع إن الاهتمام بانتاج الألبان فى مجمع غرب الوراديه لايقل عن الاهتمام بتربية الحيوانات لانتاج اللحوم . فمن ضمن اطار خطة المجمع سوف تنشأ ثلاث محطات لتربية سلالات جديدة من الأبقار عالية الانتاج فى اللبن . وتتكون كل محطة من ٥٠٠ بقرة حلابة وتوابعها من عجول صغيرة رضيعة ومفطومة . وتصل بذلك إلى ٧٠٠ رأس وسوف تتبع فى هذه المحطات طرق الحلب الآلى التى تعطى أعلى كميات لبن يمكن الحصول عليها من الأبقار . كذلك نظام اللبن المبرد الذى يحافظ على نظافة الألبان من أى تلوث ويساعد على حفظها إلى حين تصنيعها . وسوف ينتج عن هذه المحطات الخاصة بانتاج اللبن حوالى ٢٠٠٠ عجل وعجلة تربية بالاضافة إلى ٥٠٠ طن لبن سنويا

وتحقيقا لسياسة الدولة فى نشر السلالات الأصيلة وتوزيعها على المربين يقول المهندس عصام شبانة إن الشركة المصرية لانتاج اللحوم والألبان تقوم بتوجيهات من الدكتور محمود داود وزير الدولة للزراعة للأمن الغذائى بالتوسع فى استيراد عجلات حلابة من الخارج بغرض تلقيحها من السلالات الممتازة للحصول منتجة محليا من القطعان النقية وتم حتى الآن التعاقد على استيراد خمسة آلاف عجلة من هذه النوعية من ايرلنده . وتم دخول الدفعة الأولى والثانية وهى حوالى ٢٠٠٠ رأس . ويتوالى وصول الدفعات الأخرى حتى أكتوبر القادم . وبعد تلقيحها بطلائق الشركة يتم بيعها الى يرغب من المربين . وسيكون ذلك فى أواخر العام الحالى ان شاء الله . كذلك قامت الشركة أخيرا بالتعاقد على صفقة أخرى قوامها عشرة آلاف رأس من ايرلنده منها ٥ آلاف عجلة حلابة والباقى العروض و ٥ آلاف أخرى لتسمينها عملا على حل أزمة اللحوم . وبهذه الطريقة كما يقول المهندس عصام شبانة يمكن لشركة مجمع غرب الوراية ان تنتج سلعة غذائية هامة جدا وتوصيلها الى الشعب مباشرة عن طريق الجمعيات التعاونية الكبرى (فى الوزارات والمصالح) وبدون تدخل الوسطاء بسعر مناسب يقل عن مثيله فى الأسواق عما لا يقل عن خمسين قرشا للكيلو . وحساب ما سينتج قريبا سنجده يساوى ٧ آلاف طن لحوم فى السنة . وهذا يساوى عشر ماتستورده حاليا من الخارج ولو أنشأنا عدة مجمعات زراعية صناعية أخرى على غرار مجمعنا هذا لأمكن وقف استيراد اللحوم المجمدة تماما

مجتمع جديد

وبعود مرة أخرى المهندس عصام شبانة إلى فلسفة المجمع الزراعى الصناعى ويقول انه لايمكن أن نستصلح أرضا جديدة بدون الحيوان . لأنها أى الأرض والحيوان متكاملان لبعضهما تماما وبحفظان التوازن الطبيعى للبيئة . فكما نعرف أن الأرض هى أصل الحياة . ولكن هناك دورة يشترك فيها الهواء والماء والأحياء لاستكمال مظاهر تلك الحياة واستمرارها . والعلاقة بين الأرض والحيوان علاقة وثيقة . فالحيوان يأكل من الأرض ويحول نباتاتها الى بروتين حيوانى يأكله الإنسان والأرض تستفيد من الحيوان بتحسين خواصها وزيادة إمكانياتها فى إعطائه غذاءه وهكذا .

ومرة أخرى لايمكن أن نستصلح أرضا جديدة إلا بوجود الحيوان وبطريقة مكثفة بها . فالأرض المستصلحة حديثا معظمها أراض رملية . وهذه لايمكن أن تستصلح إلا اذا حولنا ترابها إلى تربة قابلة للاحتفاظ بالمياه أى قريبة من التربة الطينية . مثلا وهذا لايتم إلا عن طريق الأسمدة البلدية ومخلفات الحيوان ولذلك . يجب أن نحول تلك الأراضى الجديدة إلى مراع ترعى فيها الحيوانات أولا . وبعد فترة سنجد أن هذه الأرض قد تحسنت خواصها وتصبح قابلة للزراعة بأى محصول بالاضافة الى ما استفاده من الحيوان نفسه .

ونقطة أخرى أحب أن أوضحها كما يقول المهندس عصام شبانة – أن استصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الجديدة لايمكن أن يتم بوجود النباتات مثلا أو الآلات إنما لابد من وجود العامل البشرى . وهذا العامل البشرى لن يأتى إلى الصحراء أو يترك مكانه الأصلى إلا إذا توافر له المزيد الدافع للاستمرار ولذلك يجب أن نهتم بالانسان أولا عند إقامة مجتمع جديد أو استصلاح أرض جديدة . فأى مكان ولو كان فى قلب الصحراء لو مهدت له الطرق ووجد به الماء والكهرباء لعمر بالناس وبدأوا هم بأنفسهم فى إقامة مجتمع جديد . وهذا ماحاولنا تطبيقه فى مجمع غرب الوراية . كان اهتمامنا الأول بانشاء الطرق ثم حفر الآبار وإدخال المياه . وكذلك الكهرباء وأعتقد أن المكان الآن يصلح للسكنى والعيش والعمل . وهذا المشروع بعد انتهائه سوف يعمل به حوالى ثلاثة آلاف موظف وكل بأسرته أى سيصل عدد الناس به الى حوالى ١٥ ألف فرد كما نتمكن أن يكون نواة مجتمع جديد متنوع قبل أن يكون مستهلكا .

ولاشك أن تجربة مثل هذه تضرب مجموعة كبيرة من العصافير بحجر واحد . فمن أعداد كبيرة من الماشية نساهم فى حل أزمة اللحوم الى كميات من الألبان الى إقامة مجتمع جديد متنوع وسط الصحراء . ولاشك أيضا أننا نستحق الدراسة ثم تكرارها فى أماكن أخرى ثم تهنئة العاملين بها . ولا توجد كلمة شكر لرجال يعملون من أجل مصر سوى أنهم يعملون من أجل مصر

رسالة

إلى المساجين!

□ أحمد مصطفى

أعزائى المساجين فى كل سجون مصر..

رمضان كريم.. وكل عام وأنتم بخير..

لقد بدأت علاقتى بكم بعد أن كتبت «مجلة أكتوبر» عن زميلكم الطالب الجامعى السيد أحمد جمعة سالم الذى كان قد حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ سنة.. قضى منها سبع سنوات ثم خرج من السجن إلى حياة النور والحرية بقرار جمهورى شمل إسقاط كل ما ترتب على الحكم والعقوبة..

بعد هذه الواقعة بدأ كل منكم يكتب رسائل إلى «أكتوبر» يحكى قصته فيها ويجىء قصته من التهمة التى قضى عليه بسببها.. ثم تقدم إلى المحاكمة ودخل السجن.. حتى الذى دخل السجن بسبب جريمة قتل «مثلا» يعتبر نفسه «مظلوما» لأنه قتل أو اقترف جريمته بسبب جعله يقدم على رد العداء أو العدوان.. وهذا وحده كفيل بأن يخرج الإنسان عن وعيه.. وتصفته وجموده..

إن رسائلى إليكم لا تعنى أنى أناقش «هنا» نوع الجريمة التى ارتكبها كل منكم ولكن لأقول لكل مسجون بعث برسالة إلى «أكتوبر».. إن رسالته هى موضع رعاية وعناية من «أكتوبر» حيث يتم فحصها ومناقشتها مع المسئولين وليس معنى نشرها أو الكتابة عن صاحبها هو الأهمال «لا».. ولكن عدم النشر يرجع إلى ضيق المساحة «بالمجلة»... وضخامة الموضوعات والمواد التحريرية التى لا ينشر منها إلا ما تجاوز..

أعزائى المساجين..

اعرف أن عددا كبيرا منكم دخل السجن ليقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ٢٥ سنة بسبب تهمة «جلب المخدرات».. وأعنى بكلمة «مظلوم» أنكم كنتم ضحايا كبار تجار المخدرات الذين كانوا يسافرون إلى بيروت وبعض الدول الأخرى لترويج واستيراد وجلب سمومهم.. ثم يتصيدونكم فى حمل بعض الحقائب التى ظاهرها مساعدتكم ماليا لتوصيلها إلى بعض أقاربهم فى القاهرة.. والحقيقة غير ذلك.. وأنها «مطلية» بجيوب سحرية مملوءة بالمخدرات..!!

أعرف أن بعضكم كان يعلم بما فى داخل الحقيبة وأنه حملها مضطرا تحت ظروف حاجته إلى المال.. وقوت أسرته وأولاده..

أعرف أيضا أن كثيرا منكم حمل الحقيبة وهو لا يعلم ما بداخلها من مصيبة وشقاء.. وسقيل مظلم.. وتشريد أولاده وأسرته من بعد سجنه..!

إنى أحب أن اطمئنكم إلى أن هذا الموضوع لجرى اتصالات بشأنه مع عدد كبير من أعضاء مجلس الشعب لإثارته داخل المجلس فى دورته الجديدة

وأحب أن اطمئنكم أيضا.. أن «أكتوبر» بعثت هذا الموضوع مع كثير من المسئولين.. وأشار البعض بضرورة تشكيل لجنة من كبار المسئولين بوزارات الداخلية.. والعدل.. والشئون الاجتماعية لتكون مهمتها بحث حالة كل مسجون.. بظروفه السابقة قبل التهمة والعقوبة.. وبعدها من حيث تأثير السجن على الأسرة والأولاد بعد عائل الأسرة

أعزائى المساجين.. بتهمة جلب المخدرات.. إنى أعرف جيدا أن من بينكم عددا كبيرا من طلبة الجامعات والمدارس..

وفيكم أيضا فتيات.. وسيدات.. ورجال كبار السن.. وكلكم من الطيبات القديرة..

هذا كله.. سوف تقف «أكتوبر» إلى جانب قضيتكم.. ورمضان كريم.. وكل عام وانتم بخير..!

قضايا

قرار عظيم... لكن!!

□ سمير مسعود

صدور القرار بالغاء الرقابة الإدارية اتسع أن تكون السلطات الرقابية فى الدولة هى الجهاز المركزى للمحاسبات والنيابة العامة والمدعى العام الاشتراكى والتنمية الإدارية.. وتساءلت فى الأسبوع الماضى اننا أصبحنا أمام معادلة صعبة جدا لأن الجهة الرقابية الوحيدة هى الجهاز المركزى أما باقى الجهات الأخرى فهى سلطات تحقيق وليست رقابة!!

ولو افترضنا جدلا أنها سلطات هل حق الرقابة فالبالغ يقول أن جميع تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن المخالفات والانحرافات الخسيمة لا ينظر إليها وتحفظ كأنها لم تكن! والنيابة العامة من الذى سيقوم بابلاغها بالمخالفات؟! والنيابة الإدارية أغلب قراراتها غير ملزمة للجهة الإدارية والمدعى العام الاشتراكى يشرف على الجانب السياسى لا الجنائى.

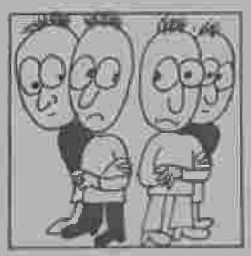

وإلى أن تصدر تشريعات بتغيير الاختصاصات فلدى الجهات أرى أنه واجب على المواطن كل فى موقعه أن يدافع عن أى حق من حقوقه المشروعة.. ويرفض أى ضغوط ولا يتهاون ولا يتحاذل فى الابلاغ عن أى انحراف أو اختلاس أو رشوة أو محسوبية أو فساد لأنه صاحب المصلحة الأولى.. فالخير والشر مرتد له فى النهاية هو وأسرته.. وأن يوصلها عن طريق القنوات الشرعية أى للمؤسسات الدستورية للدولة.

وبالطبع هذا يقتضى أن تقوم الصحف القومية برسالتها نحو أن تفتح أبوابها وتستمع لشكاوى المواطنين وتخصص جزءا من صفحاتها لتزيد القراء ورأى الشعب.. وينحرك محرروها فى كل المواقع على مستوى الجمهورية ليروا ويسمعوا ويحققوا ويكتبوا بلا خوف أو حساسيات ويلفتوا النظر على أى انحراف.. وضرورة نشر التقارير السنوية لجهازى المحاسبات والنيابة الإدارية.

وإن تدعم لجان لتلقى الشكاوى.. تجلس الشعب بالمتخصصين فى كل المجالات.. لأن المفروض على نواب الشعب أن يستمعوا إلى شكاوى الجماهير كل فى دائرته.. ويحققوا فيها بأنفسهم ويتابعوا كل ما يكتب فى الصحف واتصالات وما يجئ فى تقارير جهاز المحاسبات.. ويضجروا كل ذلك أمام المجلس ويرجعوا إليها فى طلبات الإحاطة والاستجواب وابلاغ المدعى الاشتراكى والذى جاء فى نص الدستور انه يحمى مكاسب الشعب الاشتراكية ويتصدى لأى انحراف يهدد النظام الاجتماعى والاقتصادى.. وكان المفروض أن يصدر قانون المدعى الاشتراكى قبل انهاء دورة مجلس الشعب.

نيابة الأموال العامة والأموال التجارية ضخمت مسئولياتها وتنوعت وامتد أعضاؤها قليلين جدا أمام آلاف القضايا المعقدة المتشابكة التى أحيانا يستغرق التحقيق فى واحدة منها عدة سنة.. مما يتسبب فى عدم سرعة الفصل فى القضايا الهامة الخطيرة.. وبالرغم من ذلك لا يوجد فى مكاتب سوى شلة صغيرة يحتشرون فيها هم والمتهمون والشهود والخبراء بالاضافة إلى أنهم يضطرون بالذهاب إلى مكتب النائب العام ليعرضوا عليه قضايا مالية قد تختفى منهم فى الطريق.. لماذا لا يدعم هذا الجهاز بأعضاء جدد؟ ولماذا لا يتطور إلى معنى الرقابة الإدارية الضخم؟!

يجب أن تكون تقارير هذا الجهاز المركزى للمحاسبات فى وزنها وتحقق فيها أيضا أعضاء النيابة العامة ومكتب المدعى الاشتراكى آلاف القضايا التى تخص الهيكل الاقتصادى تريح وتصرح تريد أن تأخذ مكانها فى الدور على منصة العدالة السريعة.. وليست المتخمة فى أروقة الأجهزة الحكومية ومجلس الشعب وانحاكم وبذلك كانما تدور فى حلقة مفرغة.